عرض النقود وأثره في التضخم
دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي
للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٣)

Money supply and its effect on inflation

د.عدنان مناتي صالح
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

Dr. Adnan Menati Salih

المقدمة

تعد مشكلة التضخم إحدى المشكلات الأساسية التي واجهت الاقتصاديات الرأسمالية منذ بداية ظهورها , حتى أصبحت ظاهرة اقتصادية ونقدية تواجه مختلف الاقتصاديات المعاصرة المتقدمة منها والنامية , وكان العراق ومازال يعاني من تداعيات هذه المشكلة , التي تعني الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار والذي يحسب خلال فترة زمنية معينة عادة سنة , حتى يمكن أن يقال إن العصر الاقتصادي الحالي هو عصر التضخم .

ولهذا حظي هذا الموضوع بإهتمام بالغ اليوم ليس من قبل المدارس الاقتصادية فحسب وإنما المدارس السياسية والجامعات ومراكز الأبحاث العلمية , فضلاً عن إهتمام الناس به لأنه ذو صلة بحياتهم المعيشية , ومن ثم فهو مؤثر سلبي في الكفاءة الاقتصادية للفرد والمجتمع والدولة .

ولقد عانى الاقتصاد العراقي بوصفه إقتصاداً نامياً من آثار التضخم بخاصة في الظروف الاستثنائية التي مرت به كالحرب والحصار منذ بداية ثمانينات القرن الماضي , واستمرت هذه المشكلة حتى ما بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن , وقد كان تطور عرض النقود عاملاً أساسياً في حدوث هذه المشكلة وتطورها في مختلف الاقتصاديات ومنها الاقتصاد العراقي .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في موضوع أثر عرض النقود في التضخم بالاقتصاد العراقي , لتجنب الآثار الخطيرة لهذه المشكلة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً , بخاصة إذا ما تم تغيير هذا العرض بالكمية التي لا تقود إلى زيادة معدلات التضخم , وذلك من خلال ربط هذا التغيير بمستوى التغيير في المعروض السلعي والخدمي بخاصة الإنتاج المحلي .

مشكلة البحث

إن تفاقم معدلات التضخم في مختلف الاقتصاديات العالمية جعلها مشكلة إنسانية عالمية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم العديد من المشكلات الاقتصادية والآثار السلبية التي تشكل عائقاً أساسياً أمام التنمية والتقدم ومنها في الاقتصاد والمجتمع العراقي .

أهداف البحث

1. معرفة أسباب التضخم وآثاره , بغية تجنبها بخاصة من خلال إستخدام الوسائل الناجعة لمعالجته .
2. معرفة أثر تغير عرض النقد في تزايد معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي, بغية تجنب زيادة هذه المعدلات .

فرضيات البحث

1. الفرضية الأولى , عدم وجود تأثير معنوي لعرض النقود في التضخم بالاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٣).

2. الفرضية البديلة , وجود تأثير معنوي لعرض النقود في التضخم بالاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٩٠- ٢٠١٣) .

منهجية البحث

اعتمد البحث منهج التحليل الوصفي والقياسي بالاستناد على الأدوات الإحصائية في تحليل العلاقة بين عرض النقود بوصفه (المتغير المستقل) والتضخم بوصفه (المتغير التابع) , والذي جعل من السنوات (١٩٩٠- ٢٠١٣) حدوداً لدراسة قياس أثر زيادة عرض النقود على رفع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي .

إذ استعملت الأدوات الإحصائية الآتية :

1. معامل الارتباط الخطي البسيط (R) وذلك لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع .
2. اختبار (F) وذلك لقياس معنوية أثر العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج , حيث تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع .

المبحث الأول
(الإطار النظري للتضخم)

يعد التضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منه مختلف دول العالم , ويمكن تناول مفهوم التضخم الذي نعني به الإطار النظري لهذه الظاهرة من خلال التعريف بالتضخم وقياسه , ثم التعرف على أنواعه , ومعرفة أسبابه وآثاره ليتبين مدى خطورته , ومن ثم نتعرف على الملامح الأساسية لمسار التضخم في الاقتصاد العراقي .

١.التعريف والقياس :

يقصد بالتضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار , ويحسب خلال فترة زمنية محددة عادة سنة , والذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود ومن ثم انخفاض الدخل الحقيقي للفرد والدولة( ), ويعكس هذا التزايد الارتفاع في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية وأسعار السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي . ومن الناحية التاريخية يرجع التضخم إلى بداية ظهور اقتصاديات السوق( ), وتزداد معدلاته في الظروف الاستثنائية للدول بخاصة في

(1)Michael R. Darby, Macroeconomics, (Mc GRAW- Hill KOGAKU SA, LTD , 1996P.169.

( ) هاموبلسن , نورد هاوس , علم الاقتصاد , مكتبة لبنان ناشرون , الطبعة الأولى, بيروت ,٢٠٠٦,ص٧٠٤

فترات الحروب , ويصبح التضخم أكثر تسارعاً عندما يرافق الزيادة في عرض النقد زيادة في الإنفاق الحكومي بخاصة الإنفاق الحربي[1].

وقد فسرت المدارس الاقتصادية ظاهرة التضخم على وفق واقعها الاقتصادي , حيث جاء جوهر المدرسة الكلاسيكية في (النظرية الكمية للنقود) للاحصائي الأمريكي(آرفنج فيشر)التي خلاصتها أن تغير المستوى العام للأسعار مرتبط بتغير عرض النقود بنفس الاتجاه ونفس القدر[2], وذلك كان في ظل نظام قاعدة الذهب , أي أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار وإن نقصان كمية النقود تؤدي إلى نقصان هذا المستوى , وذلك في الأجل القصير وفي حالة ثبات العوامل المؤثرة الأخرى وهما الأول حجم السلع والخدمات النهائية لأن الموارد الاقتصادية عند الكلاسيك في مستوى التشغيل الكامل , أما الثاني فهو ثبات سرعة تداول النقود لأن وحدة النقود تستخدم مرة واحدة في هذا الأجل , بمعنى أن العلاقة بين التضخم وعرض النقود هي علاقة طردية وتناسبية .

أما النظرية الكينزية التي جاءت في ثلاثينات القرن العشرين بخاصة في معالجتها لأزمة الكساد العظيم الذي ساد العالم الرأسمالي خلال المدة (١٩٢٩– ١٩٣٣) فخلاصتها تتركز في أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعود ليس إلى عرض النقود فحسب وإنما إلى الطلب الكلي الفعال.

وفي سبعينات القرن العشرين برزت نظرية (فريدمان) التي جاءت رافضة للنتائج التي توصل اليها كينز ومستندة على النظرية الكلاسيكية في تفسيرها لمشكلة جديدة في الاقتصاد الأمريكي وهي (التضخم الركودي) الذي اجتمعت فيها مشكلة التضخم ومشكلة الكساد التي أهم تؤدي إلى حدوث مشكلة البطالة , وقد عدت تلك النظرية عرض النقود بوصفه محدد من قبل السلطة النقدية على أساس الحالة المناسبة للاقتصاد , وإن تغيرات هذا العرض هي التي تحدد حجم السلع والخدمات في الأجل القصير وتحدد المستوى العام للأسعار, وإن التضخم يؤدي إلى إنخفاض قيمة النقود مما يقلل الدافع للاحتفاظ بالنقود , وهكذا فإن ارتفاع هذا المستوى يقود إلى حدوث التضخم .

وفيما يتعلق بقياس التضخم , فيمكن الوصول إلى معرفة تزايد معدلاته من خلال استخدام مؤشرات عديدة أبرزها الآتي:

أ. الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة المراد قياسها مقارنة بسنة أساس محددة , والذي يسمى بالرقم القياسي للأسعار بطريقة المتوسط الحسابي وبطريقة الرقم القياسي المرجح .

ففيما يتعلق بطريقة المتوسط الحسابي فهو :

(1)David Begg and stanly Fisher and Others , Economic, (London. Mc Graw- HilCompany Eruop , 1997) , P. 462

(2)Gardner Ackley , MACROECONOMICS : theory and policy , (Coll Macmillan Publishers) LONDON ,1978 ,P 426

المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة

الرقم القياسي للأسعار = ـــــــــــــــــــــــــــــــ ×١٠٠

المستوى العام للأسعار في سنة الأساس

وينظر هذا الرقم القياسي إلى متوسط أسعار السلع والخدمات المختارة في الاقتصاد, وفي يواجه هذا القياس صعوبات عديدة في الواقع الاقتصادي , أهمها الآتي[١]:

أولاً: اختيار السلع والخدمات التي تمثل تغيرات أسعارها تغيرات عموم السلع والخدمات .

ثانياً: نوعية السلع والخدمات التي يتم اختيارها .

ثالثاً: هنالك سلع ترتفع أسعارها وسلع تنخفض أسعارها وسلع لا تتغير أسعارها .

أما طريقة الرقم القياسي المرجح , ففيها تعطى أوزان لكل سلعة وخدمة , ثم يضرب السعر المئوي لكل سلعة وخدمة في الوزن المعطى لها , ويتم قسمة مجموع الأسعار المئوية بعد ضربها في الأوزان على مجموع الأوزان وليس على عدد السلع كما هو الحال في طريقة المتوسط الحسابي . وبهذا يكون الرقم القياسي بطريقة الترجيح هو[٢]:

(الأسعار × الوزن الترجيحي) لسنة المقارنة

الرقم القياسي المرجح = ـــــــــــــــــــــــــــــــ ×١٠٠

(الأسعار × الوزن الترجيحي) لسنة الأساس

ولهذا يظهر الرقم القياسي المرجح أكثر دقة وأكثر واقعية من الرقم القياسي البسيط. وباستخراج الرقم القياسي لأسعار المستهلك يمكن احتساب معدل التضخم وفقاً للمعادلة الآتية[٣] :

الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة معينة – الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة سابقة

ـــــــــــــــــــــــــــــــ ×١٠٠

الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة سابقة

ب. الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في الأسعار من الناتج المحلي الإجمالي[٤], بمعنى المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي , ويحتسب كالآتي:

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

---

(١) د. كمال شرف , د. هاشم ابو عراج ,النقود والمصارف , جامعة دمشق – كلية الاقتصاد , الطبعة الثانية, ٢٠٠٣-٢٠٠٤ , ص ٩٥-٩٦

(٢) د. خالد واصف الوزني , د. أحمد حسين الرفاعي , مبادىء الاقتصاد الكلي , دار وائل للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى , عمان , ٢٠٠٢ , ص ١٧٥-١٧٨

(٣) صامويلسن , نورد هاوس , المصدر السابق , ص ٧٠٤

(٤) د. صقر احمد صقر , النظرية الاقتصادية الكلية , وكالة المطبوعات , الكويت , ١٩٧٧, ص ٤٢٣-٤٢٤

$$\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}} \times ١٠٠$$

٢.أنواع التضخم :

لقد ميز الاقتصاديون بين أربعة أنواع للتضخم فضلاً عن التضخم ألركودي الذي يجمع بين (التضخم والركود) والذي ظهر منذ سبعينات القرن العشرين في الاقتصاد الأمريكي ومن ثم شهدته اقتصاديات أخرى .

وتتمثل الأنواع الأربعة بالآتي :

أ. **التضخم المرغوب,** الذي تشكل نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار أقل من (٢%), والذي يؤدي بذلك إلى تشجيع المنتجين على زيادة إنتاجهم للمحافظة على مستوى ملائم للمعيشة .

ب. **التضخم الزاحف ,** أي المتدرج , وهو أدنى مستويات التضخم غير المرغوبة , حيث تبدأ الزيادة في الأسعار بشكل بطيء وتدريجي , ويستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً , ويتراوح بين (٢-٣%), وظهر هذا النوع في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا في خمسينات وستينات القرن العشرين التي ساد فيها الرواج الاقتصادي( ).

ت. **التضخم الكامن,** أي المكبوت , الذي يبلغ نسبة مرتفعة قد تصل إلى (١٠٠%) ويتم تخفيف تأثيره على الأفراد بإعتماد الإجراءات الحكومية والسياسات الاقتصادية كاستخدام سياسة تجميد الأسعار والدعم الحكومي ونظام البطاقة التموينية , وظهر هذا النوع في اقتصاديات أوروبا الغربية خلال الحرب العالمية الثانية , وكذلك في العديد من الدول الاشتراكية والبلدان النامية , وبرز في العراق في تسعينات القرن العشرين .

ث. **التضخم الجامح ,** أي المفرط , الذي يمثل ذروة التضخم , والذي تزداد فيه سرعة تداول النقد وتتوقف فيه وظيفة النقد كمستودع للقيم( ) , وهو غير مسيطر عليه ويؤدي إلى تدهور القيمة الشرائية للنقد , وربما انهيار النظام النقدي , مثلما حصل في ألمانيا خلال المدة (١٩٢٢—١٩٢٤) ,وهنكاريا في عام ١٩٤٥ إذ تجاوزت معدلات التضخم الـ (١٠٠%)( ), وفي دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل التي وصلت إلى نسبة

( ). ناظم محمد نوري الشمري , النقود والمصارف , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة الموصل , ١٩٨٨ , ص ٢٨٠—٢٨١

( ). محمد طاقة وآخرون , أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي) , إثراء للنشر والتوزيع , الطبعة الثانية , ٢٠٠٩, ص ٣٠٠

( ). حسين بن سالم جابر الزبيدي , التضخم والكساد , الوراق للنشر والتوزيع , عمان , الطبعة الأولى , ٢٠١١, ص ٣١

(٧٠٠%) إبان سبعينات وثمانينات القرن العشرين , وأيضاً في العراق في منتصف سبعينات القرن نفسه .

٣.أسباب التضخم:

ظهرت العديد من الأفكار والنظريات التي حاولت تفسير أسباب التضخم , واختلفت تبعاً للواقع الاقتصادي وطبيعة ومستوى كل اقتصاد , ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث التضخم تتركز في الآتي :

أ. زيادة الطلب الكلي قياساً إلى العرض الكلي, بخاصة حينما تكون الموارد الاقتصادية في مستوى التشغيل الكامل, الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر, وهذا ما يطلق عليه (تضخم الطلب) , بمعنى إن السبب في ارتفاع مستوى الأسعار يعود إلى زيادة في الإنفاق النقدي الناتج عن تزايد عرض النقود من خلال زيادة الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي وكذلك زيادة نقود الودائع من قبل المصارف التجارية( ), والذي لا يقابله زيادة في العرض السلعي والخدمي بخاصة الإنتاج المحلي , وبذلك فإن عرض النقود يشكل عاملاً أساسياً في تزاد مستوى الأسعار بخاصة إذا ما زادت الفجوة بين التيار النقدي والتيار السلعي .

ب. زيادة تكاليف الإنتاج, بسبب تزايد معدلات الأجور, وتزايد معدلات الأرباح من قبل أرباب العمل التي تؤدي إلى تزايد الأسعار المحلية( ), فضلاً عن تزايد أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة , وهذا ما يطلق عليه (تضخم الكلفة) .

ت. زيادة أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية (المستوردة) من الخارج , وهذا ما يطلق عليه (التضخم المستورد) بخاصة إذا ما أضيفت له زيادة أسعار السلع الإنتاجية والمواد الخام الداخلة في العملية الإنتاجية التي تضمنتها الفقرة سابقة الذكر .

ث. أسباب هيكلية , بمعنى مجموعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد , بخاصة ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف قاعدة الموارد المحلية( ), وهذا ما تعاني منه الدول النامية .

وعلى أساس ما ذكر فإن التضخم في الاقتصاديات العالمية ومنها الاقتصاد العراقي يعود إلى أسباب محلية فضلاً عن الأسباب الخارجية , منها ما هو اقتصادي وغير اقتصادي .

٤.آثار التضخم :

( ).فليح حسن خلف , النقود والبنوك , جدارا الكتاب العالمي , عمان , الطبعة الأولى, ٢٠٠٦

( ).د. هيل عجمي جميل الجنابي٢, رمزي ياسين يسع أرسلان , النقود والمصارف والنظرية النقدية , دار وائل للنشر , عمان , الطبعة الأولى , ٢٠٠٩ ,٢٩٠

( ). ناظم محمد نوري الشمري , مصدر سابق , ص ٢٧٧

هنالك مجموعة من الآثار الناجمة عن الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار , بخاصة آثاراً اقتصادية واجتماعية , أبرزها الآتي :

أ. الأثر في تشغيل الموارد الاقتصادية , حيث أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى توجه رأس المال والأيدي العاملة إلى النشاطات غير الإنتاجية , بخاصة في نشاط المضاربة كبيع وشراء العقارات لكونها تحقق أرباحاً سريعة ومجزية بالقياس إلى الأرباح التي تتحقق في القطاعات الإنتاجية .

ب. الأثر في الإنتاج , إذ سيؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى تحقق المزيد من الأرباح للمنتجين مما سيدفعهم إلى زيادة حجم الإنتاج( ), وبالوقت نفسه يؤدي إلى تزايد[1] كلفة معيشة المستهلكين .

ت. الأثر في إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف العائلات والطبقات الاجتماعية( ), حيث نتيجة التضخم سيتحسن وضع مستلمي الأرباح , وسيؤدي إلى إنخفاض الأجور الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة , وسيتضرر موقف مستلمي الريع والفائدة , وسيتحقق للمدينين نفعاً على حساب الدائنيين.

ث. الأثر في النمو والرخاء الاقتصادي , حيث تواصل زيادة معدلات التضخم ستؤدي إلى خفض الميل للادخار وإلى عدم التأكد حول الحسابات الاقتصادية التي يقوم بها رجال الأعمال( ), ومن ثم سيؤدي إلى تخفيض الكفاءة الاقتصادية .

ج. الأثر في قيمة النقود , حيث تنخفض هذه القيمة نتيجة للتضخم , بوصف قيمة النقود هي معكوس المستوى العام للأسعار .

ح. الأثر في قيمة الضرائب , حيث بتزايد معدلات التضخم تنخفض القيمة الحقيقية للحصيلة الضريبية .

خ. الأثر في ميزان المدفوعات , حيث أن زيادة مستوى الأسعار يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات , مما يقود إلى عجز الميزان التجاري ومن ثم العجز في ميزان المدفوعات .

( ). عبد المنعم السيد علي, دراسات في النقود والنظرية النقدية, مطبعة العاني, بغداد,١٩٧٠, ص٣٦٦

( ). رمزي زكي , الموقف الراهن[2] للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ,التضخم في العالم العربي ,الكويت , دار الشباب للنشر , ١٩٨٦ , ص ٥٥

( ). صقر أحمد صقر , مصدر سابق , ص ٤٢٥

د. الأثر السلبي في الحياة الاجتماعية , كتغيير القيم الاجتماعية , بخاصة من خلال انتشار نمط استهلاكي ترفي , والتأثير على التركيب الطبقي في المجتمع , فضلاً عن انتشار الفساد الإداري والمالي بخاصة الرشوة لتعويض التدهور في القوة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة

٥.الملامح الأساسية لمسار التضخم في الاقتصاد العراقي :

ظهرت مشكلة التضخم في الاقتصاد العراقي بشكل واضح منذ سبعينات القرن العشرين, الذي شهدت بدايته إرتفاعاً كبيراً في أسعار النفط الخام , والذي أدى ذلك إلى ارتفاع العوائد الأجنبية للعراق , ومن ثم تزايد عرض النقد بمعدلات سريعة بالمقارنة مع السنوات التي سبقته , وذلك انسجاماً مع الخطة الخمسية التنموية (١٩٧٦- ١٩٨٠) , ومن هنا بدأت تتزايد معدلات التضخم منذ ثمانينات ذلك القرن الذي شهد الحرب (العراقية الإيرانية) التي كانت العامل الأساسي لهذا التزايد , ففي ذلك العقد بلغ معدل التضخم السنوي خلال المدة (١٩٨٠- ١٩٨٥) قرابة (١٠,٦%) , ثم تزايد خلال المدة (١٩٨٦- ١٩٩٠) قرابة (١٨,٦%)[١], ومن ثم وصل التضخم في ذروته خلال المدة (١٩٩١-١٩٩٥) إلى نسبة (٢٢٨,٧%) على أساس (سنة ١٩٨٨= ١٠٠)[٢], والذي يمكن تسميته بالتضخم الجامح الذي أدى إلى تدهور قيمة الدينار العراقي وضعف المستوى المعيشي للسكان , وكان لتوقيع الحكومة حينذاك مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة التي نتج عنها نظام البطاقة التموينية تخفيف من حدة التضخم وعبئه على الناس , حتى وصل معدل التضخم السنوي خلال المدة (١٩٩٥-٢٠٠٣) قرابة (١٢,٨%) .

وبعد عام ٢٠٠٣ شهدت معدلات التضخم انخفاضاً كبيراً قياساً لتلك المعدلات في تسعينات القرن العشرين . وخلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩) بلغ متوسط النمو السنوي للتضخم (٢٥,٧%) إستناداً إلى سنة الأساس (١٩٩٣= ١٠٠) , وخلال المدة (٢٠١٠- ٢٠١٣) بلغ هذا المتوسط (٤,٢%) إستناداً إلى سنة الأساس (٢٠٠٧= ١٠٠)[٣], وكما يتضح في جدول رقم (١) الذي يبين إنخفاض معدلات التضخم مقارنةً بمرحلة التسعينات من القرن ذاته .

جدول رقم (١)

تطور معدل التضخم السنوي خلال المدة (٢٠٠٣- ٢٠١٣)

السنوات	معدل التضخم السنوي %

(١) د. ثريا الخزرجي , السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد(٢٣) كانون الثاني ٢٠١٠ ,ص١٢

(٢) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء والابحاث , قسم الدراسات , نشرات

(٣) حسبت متوسطات النمو السنوي للتضخم خلال المدتين (٢٠٠٣-٢٠٠٩) و (٢٠١٠-٢٠١٣) من قبل الباحث .

٢٠٠٣	٣٢,٥
٢٠٠٤	٢٦,٩
٢٠٠٥	٣٦,٩
٢٠٠٦	٥٣,٢
٢٠٠٧	٣٠,٧
٢٠٠٨	٢,٧
٢٠٠٩	٢,٨ –
٢٠١٠	٢,٥
٢٠١١	٥,٦
٢٠١٢	٦,١
٢٠١٣	٢,٤

المصدر : البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , قسم الدراسات , نشرات لسنوات مختلفة .

وعلى أساس الجدول رقم (١) ومعدلات النمو السنوي للتضخم للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٣) يتضح أن هذه المعدلات شهدت إنخفاضاً واضحاً بعد عام ٢٠٠٣ قياساً إلى الفترة السابقة . ويلاحظ من خلال هذا الجدول إن التضخم بلغ ذروته في عام ٢٠٠٦ بنسبة (٥٣,٢%) , ثم انخفاض متذبذب منذ عام ٢٠٠٨ , كما يتبين إن عام ٢٠٠٩ شهد انخفاضاً في معدل التضخم بلغ (-٢,٨) قياساً إلى عام ١٩٩٣ التي تمثل سنة الأساس . وبشكل عام فإن معدلات التضخم بعد عام ٢٠٠٣ شهدت تزايد متذبذب للأسباب عديدة في مقدمتها تراكمات ما قبل ٢٠٠٣ , وعملية استبدال العملة المحلية , وتزايد الإنفاق العام والخاص , وضعف الوضع الأمني وتكاليفه الباهضة, وضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي والنقدي .

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن وصف التضخم في الاقتصاد العراقي بـ (التضخم الركودي)( ) , الناتج عن ارتفاع المستوى العام[1]لأسعار المستهلك الذي صاحبه تفاقم معدلات البطالة بوصفها مشكلة اقتصادية ذات نتائج اجتماعية وسياسية وأمنية , والتي تؤدي إلى تزايد نسبة الفقر في العراق .

المبحث الثاني
الإطار النظري لعرض النقود

( ). فارس كريم بريهي , الاقتصاد العراقي – فرص وتحديات , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد (٢٧) , أيلول ٢٠١١ , ص ٣٣

يتضمن هذا المبحث مفهوم عرض النقود على وفق مكوناته , ثم نتعرف على تطور هذا العرض في العراق بغية الدخول في المبحث الثالث الذي سيخصص لدراسة أثر تطور العرض النقدي في التضخم بالاقتصاد العراقي للفترة (١٩٩٠– ٢٠١٣) .

١.مفهوم عرض النقود ومكوناته :

لقد فرضت عملية التطور الاقتصادي في المجتمعات بخاصة في ظل انتشار التخصص وتقسيم العمل إلى التفكير في إيجاد وسيط في المبادلات السلعية والخدمية, فكان هذا الوسيط متمثلا في شيء تمت تسميته بـ (النقود) , التي يمكن تعريفها بأنها (كل شيء يستخدم وسيلة مبادلة ومقياس للقيم ومستودع للثروة ووسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة) وهذا التعريف مستمد من الوظائف الأساسية للنقود . ولم تظهر النقود في بادئ الأمر بالشكل الذي نراه عليه اليوم , فقد مرت بأطوار مختلفة أدت إلى وجود أشكال مختلفة لها ومن ثم أنواع مختلفة كانت أولها النقود (السلعية – المعدنية) وثانيها النقود الورقية وثالثها النقود الائتمانية ورابعها النقود الالكترونية , فضلا عن أشباه النقود( )[١].

ولذلك من الصعوبة بمكان تحديد مفهوم معين لعرض النقود , وإنما وجدت عدة مفاهيم له ارتبطت بمكونات هذا العرض الذي يؤدي وظائف النقود . وعند مناقشة فكرة عرض النقود لابد من الأخذ بنظر الاعتبار ليس الكمية الإجمالية للنقود المستخدمة فحسب , وإنما سرعة تداول النقود أي عدد المرات التي يتم فيها دوران وحدة النقود . ولمعرفة كمية النقود المستخدمة في المعاملات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة يتطلب ذلك إن نضرب كمية النقود (بوصفها خزين) في سرعة تداولها, وبذلك تصبح كمية النقود الفعلية مساوية لكمية النقود مضروبة في عدد مرات تداول الوحدة النقدية الواحدة المستخدمة في المبادلات( )[٢] .

وعلى أساس ما تقدم درج الاقتصاديين على وجود تعاريف عديدة لعرض النقود تبدأ بالمعنى الضيق ثم عرض النقود بالمعنى الواسع ومن ثم عرض النقود بالمعنى الأوسع.

آ.عرض النقود بالمعنى الضيق(M1)– (Narrow Money Supply).

ويتمثل هذا النوع بمجموع وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة, ويستند إلى وظيفة النقود بوصفه وسيلة مبادلة , ويطلق عليه الكتلة النقدية. وقد ساد هذا النوع قبل ثمانينات القرن العشرين, ويشمل هذا النوع النقود القانونية الصادرة من البنك المركزي (العملة بالتداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور التي تتكون من الأوراق النقدية والمسكوكات المساعدة) , ويضاف

( ). عدنان مناتي صالح, النقود١والمصارف , مطبعة الكتاب , بغداد ,٢٠١٣, الطبعة الثانية, ص١١–١٤

(2)DaivdBegg& S. Fisher ,(New- York: Mc Graw-Hill Book Company), 1994, P 395

إليها نقود الودائع القابلة للسحب عليها بالشيكات[1], أي الودائع الجارية (تحت الطلب) (Demand Deposits) والتي تخلقها المصارف التجارية , وبذلك يكون عرض النقود بالمعنى الضيق يساوي: صافي العملة بالتداول(الورقية والمعدنية) + نقود الودائع

أي : $M1= C+ DD$

حيث أن (M1) تمثل عرض النقود بالمفهوم الضيق[2]

وإن (C) تمثل صافي العملة بالتداول

وإن (DD) تمثل الودائع الجارية(نقود الودائع)

ويعد عرض النقود بالمعنى الضيق هو المناسب لتحديد عرض النقود لأنه يشمل (صافي العملة بالتداول والودائع الجارية) والذي يستخدم في الإنفاق الفوري , أما الودائع لأجل وودائع التوفير فهي ليست جزء من عرض النقود لأنها ليست مقبولة للدفع إلا بعد تحويلها إلى عملة أو ودائع جارية[3]. ولذلك فإن عرض النقود بالمعنى الضيق يتأثر في الإصدار النقدي للبنك المركزي والجمهور وكذلك المصارف التجارية .

ب. عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) .

ويتمثل هذا النوع بـ (M1) ويضاف إليه الودائع لأجل وودائع التوفير والتي تسمى بأشباه النقود التي يمكن تحويلها إلى نقود سائلة بسرعة وبأقل خسارة , وبذلك يكون عرض النقود بالمعنى الواسع يساوي[4]:

(العملة بالتداول + الودائع الجارية + الودائع لأجل + ودائع التوفير)

أي أن :

$M2 = C + DD + Td + Sd$

حيث تمثل (Td) الودائع لأجل , وتمثل (Sd) ودائع التوفير

بمعنى أن : $M2 = M1+ Td + Sd$

---

(1)Thomas Mayer and Other, Money, Banking and Economy,(New− York :WW. Norton and Company 1984) P. 168

(٢) هذا المفهوم سيستخدم في التحليل القياسي في المبحث الثالث الذي يمثل الإطار التطبيقي , لأن هذا المفهوم هو السائد في جميع دول العالم , وأقره صندوق النقد الدولي بوصفه المفهوم الذي يفضل إستخدامه في المقارنات بين الدول .

(3)T.T.Sethi , Monetary Economics, (New-Delhi and company LTD , 1996) p. 44

(٤) د. طاهر فاضل البياتي , ميراث روحي سمارة , دار وائل للنشر , عمان , الطبعة الأولى , ٢٠١٣, ص٦٨

ويعد عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) أكثر دقة من ناحية علاقته بالدخل القومي وأيضاً يمكن استخدامه كوسيلة للرقابة على السيولة من قبل السلطة النقدية, وعادة يزداد عرض النقود (M2) كلما زاد الإصدار النقدي (العملة بالتداول) وازدادت النقود الائتمانية التي تخلقها المصارف التجارية , وكذلك كلما زاد التفضيل النقدي للأفراد على شكل ودائع آجلة وتوفير .

ت.عرض النقود بالمعنى الأوسع (M3).

ظهر هذا النوع بعد ظهور المؤسسات المالية الوسيطة غير المصارف التجارية, كمصارف الادخار وصناديق الاستثمار التي تقدم خدمات مالية ومصرفية إلى الجمهور , والتي تصنف كموجودات مالية جديدة تتمتع بخاصية مستودع للقيمة , كالسندات والأوراق الحكومية كأصول بديلة للسيولة , بمعنى أن إضافة هذه السندات والأوراق المالية إلى عرض النقود بالمعنى الواسع يتكون عرض النقود بالمعنى الأوسع(١).

أي أن : M3 = M2+MS

حيث تمثل (MS) أشباه النقود أو بدائل النقود (Money substitiutes) .

٢.تطور عرض النقود في العراق:

في الاقتصاديات السليمة الخالية من الاختلال يتطور عرض النقود تبعاً لتطور الإنتاج السلعي والخدمي, فضلاً عن وجود عوامل أخرى تقتضي تزايد هذا العرض كتزايد حجم السكان والتوقعات وزيادة إيرادات البلاد من النقد الأجنبي والظروف الاستثنائية التي تواجه البلاد كالحرب والحصار .

ولذلك شهد عرض النقود في العراق في التاريخ المعاصر تطوراً أخذ اتجاهات تصاعدية واضحة في تاريخه المعاصر , فنجد خلال المدة (١٩٦٠– ١٩٧٥) أخذ عرض النقود بالتزايد من (١٠٦,٢) مليون دينار في عام ١٩٦٠ إلى قرابة (٦٢٩,٦) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٥ , أي ازداد بنسبة (٤٨٩%), وقد شكلت العملة بالتداول خلال تلك الفترة معدل (٧٦%)( ) , وهذا يعود إلى تخلف الجهاز المصرفي وضعف الوعي المصرفي في التعامل مع الودائع الجارية , أي أن الجزء الأكبر للمعاملات الاقتصادية يتم بالنقود بدلاً عن الشيكات .

ويلاحظ إن المدة (١٩٧٢– ١٩٧٥) أزداد فيها عرض النقود بمعدلات سريعة بالمقارنة مع السنوات الاثنى عشر السابقة , ويعود ذلك إلى الارتفاع الحاد في صافي الموجودات الأجنبية المتأتية من عوائد النفط الخام , واستمر تزايد حجم النقود خلال الفترة (١٩٧٦– ١٩٨٠) التي شهدت تزايداً في حصيلة النقد الأجنبي المتأتي من صادرات النفط الخام .

---

(١) المصدر نفسه , ص ٧٠

( ) عاصم محمد صالح , دور البنك المركزي في تحديد عرض النقد والسيطرة عليه , مجلة الاقتصادي , بغداد , ١٩٧٨, ص ٣١– ٣٢

وخلال الحرب (العراقية الإيرانية) شهد عرض النقود تزايداً هائلاً بسبب الإنفاق الحكومي ومتطلبات تكاليف الحرب بخاصة بعد انخفاض حصيلة النقد الأجنبي وصافي الإنفاق المحلي سابق الذكر , حيث ازداد عرض النقود من (٨٢,٣%) في عام ١٩٨٠ إلى (٨٥,٥%)( ), ومن ثم واصل هذا العرض تزايده بمعدلات مرتفعة جداً , وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢) الآتي:

جدول رقم (٢)

تطور معدل نمو النقود في العراق للفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٣)

السنوات	عرض النقود (M1) مليون دينار (١)	معدل نمو عرض النقود % (٢)
١٩٩٠	١٥٣٥٩	—
١٩٩١	٢٤٦٧٠	٦٠ر٦
١٩٩٢	٤٣٩٠٩	٧٧ر٩
١٩٩٣	٨٦٤٣٠	٩٦ر٨
١٩٩٤	٢٣٨٩٠١	١٧٦ر٤
١٩٩٥	٧٠٥٠٦٤	١٩٥ر١
١٩٩٦	٩٦٠٥٠٣	٣٦ر٢
١٩٩٧	١٠٣٨٠٩٧	٨ر١
١٩٩٨	١٣٥١٨٧٦	٣٠ر٢
١٩٩٩	١٤٨٣٨٣٦	٩ر٧
٢٠٠٠	١٧٢٨٠٠٦	١٦ر٤
٢٠٠١	٢١٥٩٠٨٩	٢٤ر٩
٢٠٠٢	٣٠١٣٦٠١	٣٩ر٦
٢٠٠٣	٥٧٧٣٦٠١	٩١ر٦
٢٠٠٤	١٠١٤٨٦٢٦	٧٥ر٨
٢٠٠٥	١١٣٩٩١٢٥	١٢ر٣
٢٠٠٦	١٥٤٦٠٠٦٠	٣٥ر٦
٢٠٠٧	٢١٧٢١١٦٧	٤٠ر٥
٢٠٠٨	٢٨١٨٩٩٣٤	٢٩ر٨
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠٠٣٠	٥٤ر٧
٢٠١٠	٥١٧٤٣٤٨٩	٣٨ر٧
٢٠١١	٦٢٤٧٣٩٢٩	٢٠ر٧
٢٠١٢	٦٣٧٣٥٨٧١	٢ر٠

( )وزارة التخطيط, هيئة التخطيط الاقتصادي, الاقتصاد العراقي (١٩٨٠–١٩٨٨) كانون الثاني ١٩٩٠, ص١٠١ .

٢٠١٣	٧٣٨٥٨٠٠٠	١٥ر٩

المصدر :العمود رقم (١) : - البنك المركزي العراقي النشرة السنوية لسنوات مختلفة
- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء , النشرات السنوية لسنوات مختلفة .
العمود رقم (٢) : تم احتسابه من قبل الباحث .

يتبين من الجدول رقم (٢) الآتي:

١.تزايد متزايد في معدلات نمو عرض النقود خلال المدة (١٩٩٠- ١٩٩٥) , فقد تطور هذا العرض بشكل كبير جداً , إذ تزايد من (١٥٣٥٩) مليون دينار في عام ١٩٩٠ إلى (٧٠٥٠٦٤) مليون دينار في عام ١٩٩٥ بنسبة (٤٥٩%) والتي تمثل فترة الحصار الاقتصادي على العراق بخاصة وقف صادرات النفط الخام بمعنى وقف إيرادات النقد الأجنبي .

٢.تزايد متذبذب في معدلات نمو عرض النقود خلال المدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) مقارنة بمعدلات عرض النقود خلال المدة (١٩٩٠-١٩٩٥) , فقد كان هذا العرض في عام ١٩٩٦ قرابة (٩٦٠٥٠٣) مليون دينار ثم أصبح في عام ١٩٩٩ قرابة (١٤٨٣٨٣٦) مليون دينار ثم وصل في عام ٢٠٠٢ إلى قرابة (٣٠١٣٦٠١) مليون دينار , حيث تزايد عرض النقود بنسبة (٣١٣%) عام ٢٠٠٢ مقارنةً بالعام ١٩٩٦ .

٣.شهدت المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) تواصل للارتفاع في عرض النقود بمعدلات متزايدة , وبمعدلات نمو سنوي أقل نسبياً من معدلات النمو السنوي للفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) , فقد تزايد عرض النقود من (٥٧٧٣٦٠١) مليون دينار في عام ٢٠٠٣ إلى (١٥٤٦٠٠٦٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٦ , أي تزايد بنسبة (٢٦٧%) , ومن ثم واصل تزايده , ففي عام ٢٠٠٧ بلغ عرض النقود (٢١٧٢١١٦٧) مليون دينار تزايد إلى (٧٣٨٥٨٠٠٠) مليون دينار في عام ٢٠١٣ , أي بنسبة زيادة بلغت (٣٤٠%), وهكذا يلاحظ أن الزيادة الهائلة في عرض النقود والتي تعزى بعد عام ٢٠٠٣ إلى ارتفاع حصيلة النقد الأجنبي المتأتي من صادرات النفط الخام , الذي أدى إلى تزايد الإنفاق العام والخاص وزيادة السلع والخدمات المستوردة , والذي كان ذلك سبباً أساسياً في تزايد معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي , وهذا ما سنراه في المبحث القادم الذي يمثل التطبيق العملي للبحث .

المبحث الثالث

قياس أثر عرض النقود في التضخم (الإطار التطبيقي)

يعد النموذج القياسي أحد طرائق تحليل وتفسير أي ظاهرة من الظواهر الاقتصادية المعقدة التي تضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المختلفة . وإن الهدف الأساس من صياغة النماذج القياسية هو تحليل صحة فروض النظرية الاقتصادية واختبارها .

ولتفسير العلاقة بين التضخم بوصفه (المتغير التابع) وعرض النقود بوصفه (المتغير المستقل), فلابد من قياس أثر تغير عرض النقود في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة

(١٩٩٠-٢٠١٣) , باستخدام أنموذج الانحدار الخطي البسيط , ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بمعادلة الانحدار الآتية:

$$Yi = b0 + b1Xi + E$$

حيث (Yi) المتغير التابع الذي يمثل معدل التضخم معبراً عنه بالمستوى العام لأسعار المستهلك .

و (Xi) المتغير المستقل الذي يمثل عرض النقد بالمعنى الضيق .

وتمثل (bo,b1) معاملات معادلة الانحدار .

وتمثل (E) الخطأ العشوائي .

وبعد تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) الآتي ظهرت نتائج التحليل التي تبين وجود تأثير معنوي لعرض النقود على التضخم وتعني رفض فرضية العدم الأولى وقبول الفرضية البديلة .

جدول رقم (٣)

تطور عرض النقد (M1) و معدل التضخم السنوي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

السنوات	عرض النقد (M1) مليون دينار	معدل التضخم السنوي %
١٩٩٠	١٥٣٥٩	٥١ر٦
١٩٩١	٢٤٦٧٠	١٨٦ر٥
١٩٩٢	٤٣٩٠٩	٨٣ر٧
١٩٩٣	٨٦٤٣٠	٢٠٧ر٦
١٩٩٤	٢٣٨٩٠١	٤٩٢ر٠
١٩٩٥	٧٠٥٠٦٤	٣٥١ر٣
١٩٩٦	٩٦٠٥٠٣	١٥ر٤
١٩٩٧	١٠٣٨٠٩٧	٢٣ر٠
١٩٩٨	١٣٥١٨٧٦	١٤ر٧
١٩٩٩	١٤٨٣٨٣٦	١٢ر٥
٢٠٠٠	١٧٨٢٨٠٠	٤ر٩
٢٠٠١	٢١٥٩٠٨٩	١٦ر٣
٢٠٠٢	٣٠١٣٦٠١	١٩ر٣
٢٠٠٣	٥٧٧٣٦٠١	٣٢ر٥
٢٠٠٤	١٠١٤٨٦٢٦	٢٦ر٩
٢٠٠٥	١١٣٩٩١٢٥	٣٦ر٩
٢٠٠٦	١٥٤٦٠٠٦٠	٥٣ر٢
٢٠٠٧	٢١٧٢١١٦٧	٣٠ر٧

٢٠٠٨	٢٨١٨٩٩٣٤	٢ر٧
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠٠٣٠	-٢ر٨
٢٠١٠	٥١٧٤٣٤٨٩	٢ر٥
٢٠١١	٦٢٤٧٣٩٢٩	٥ر٦
٢٠١٢	٦٣٧٣٥٨٧١	٦ر١
٢٠١٣	٧٣٨٥٨٠٠٠	٢ر٤

المصدر : - البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , قسم الدراسات . النشرات السنوية لسنوات مختلفة

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء النشرات السنوية لسنوات مختلفة .

نتائج التحليل:

استندت نتائج التحليل إلى سنوات الأساس المتوافرة في البيانات , ولهذا تم استخدام ثلاثة فترات تحليلية وهي:

1. تحليل بيانات المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) التي استندت إلى سنة الأساس (١٩٨٨=١٠٠).
2. تحليل بيانات المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) التي استندت إلى سنة الأساس (١٩٩٣=١٠٠).
3. تحليل بيانات المدة (٢٠٠٨-٢٠١٣) التي استندت إلى سنة الأساس (٢٠٠٧=١٠٠).

وظهرت نتائج التحليل كالآتي:

1. نتائج تحليل المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) تبين وجود علاقة موجبة بين عرض النقود ومعدلات التضخم , حيث بلغ معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين (٥٠,٤%).

   أما تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير عرض النقود في التضخم لبيانات نفس الفترة فإنه يبين معنوية التأثير , حيث قيمة (F) المحسوبة هي (٥,٧٤٢) وهي قيمة معنوية لأنها أكبر من قيمة (F) الجدولية التي تساوي (٤,٨٤).

   وكانت معادلة الانحدار كما يأتي:

   $$Yi = 194.162+8.375Xi$$

2. نتائج تحليل المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) تبين وجود علاقة قوية وموجبة بين عرض النقود ومعدلات التضخم . حيث بلغ معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين (٦٩%).

   أما تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير عرض النقود في معدلات التضخم لتلك الفترة فإنه يبين معنوية التأثير , حيث ظهرت قيمة (F) المحسوبة تساوي (٦,٤٥٤) وهي قيمة معنوية , لأنها أكبر من قيمة (F) الجدولية التي تساوي (٥,٩٩).

   وكانت معادلة الانحدار كما يأتي :

   $$Yi = 15.000+ 1.410Xi$$

3. نتائج تحليل الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣) تبين وجود علاقة قوية لعرض النقود في معدلات التضخم , حيث بلغ معامل الارتباط البسيط (٦٨,٣%) .

أما تحليل الانحدار الخطي البسط لتأثير عرض النقود في التضخم لتلك الفترة فهو يبين معنوية التأثير لعرض النقود في التضخم , حيث ظهرت قيمة (F) المحسوبة تساوي (٧,٩٩٣) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية التي تساوي (٧,٧١) وكانت معادلة الانحدار كما يأتي:

Yi= -7.688+ 2.923Xi

1990-2002

Model Summary

a. Predictors :(Consent), Money

ANOVA[a]

Model	R	R square	Adjusted R Square	Std.Error Of the Estimate
1	.504[a]	.254	.186	141.1104

Model	Sum of squares	Df	Mean Square	F	Sig
1 Regression	7406.093	1	74506.093	5.742	.079[b]
Residual	219033.624	11	19912.148		
Total	293539.717	12			

a. Dependent Variable: Average

b. Predictors:(Constant),Money

2000-2007

Model Summary

a. Predictors :(Consent), Money

Model	R	R square	Adjusted R Square	Std. Error Of the Estimate
1	.690[a]	.476	.389	11.3972

ANOVA[a]

Model	Sum of squares	Df	Mean Square	F	Sig
1 Regression	708.449	1	708.449	6.454	.058[b]
Residual	779.380	6	129.897		
Total	1487.829	7			

a. Dependent Variable: Average
b. Predictors:(Constant),Money

2008-2013

Model Summary

b. Predictors :(Consent), Money

ANOVA[a]

Model	R	R square	Adjusted R Square	Std.Error Of the Estimate
1	.683[a]	.467	.333	6. 8090

Model	Sum of squares	Df	Mean Square	F	Sig
1 Regression	162.220	1	162.220	7.893	.135[b]
Residual	85.448	4	21.362		
Total	347.668	5			

c. Dependent Variable: Average
d. Predictors:(Constant),Money

الاستنتاجات والتوصيات (خاصة بالعراق)

الاستنتاجات:

1. إثبات صحة الفرضية بوجود تأثير معنوي وموجب بين عرض النقود بوصفه المتغير المستقل والتضخم بوصفه المتغير التابع , وهذا ما أثبتته نتائج تحليل أنموذج الانحدار الخطي البسيط .
2. التضخم من أخطر المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها مختلف الدول ومنها العراق , والذي له تداعيات اجتماعية وسياسية وأمنية , بخاصة ما يعانيه العراق هو التضخم الركودي الذي يجمع التضخم والبطالة .
3. تمكن البنك المركزي العراقي من خفض معدلات لتضخم بعد عام ٢٠٠٣ في ظل تزايد عوائد النقد الأجنبي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط الخام , وذلك قياساً إلى تسعينات القرن العشرين.
4. بوصف العراق بلداً نامياً ويفتقر إلى الجهاز المصرفي المتقدم فإن العملة بالتداول تشكل النسبة الأكبر في عرض النقود قياساً إلى الودائع الجارية.
5. ضعف الجهاز الإنتاجي في العراق بخاصة قطاعات الإنتاج السلعي (الصناعة والزراعة) أدى ذلك إلى تفاقم معدلات التضخم.

التوصيات:

1. تفعيل دور السياسة النقدية في الحياة الاقتصادية بخاصة من خلال إستقلالية البنك المركزي العراقي , بوصف ذلك ضرورة أساسية لمعالجة المشكلات الاقتصادية ومنها التضخم .
2. النهوض بالقطاع المصرفي والمالي وتفعيل دوره بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية في البلاد.
3. إتباع البنك المركزي سياسة إمتصاص النقود من الجمهور , بغية الحد من التضخم وذلك باستخدام أدوات هذا البنك التي لا تعطل الاستثمار والتنمية الاقتصادية.
4. خلق الوعي المصرفي والادخاري للأفراد بما يؤدي إلى معالجة التضخم .
5. الحد من معدلات التضخم ومعالجة البطالة يعتمد على تنمية القطاعات السلعية الإنتاجية بخاصة الصناعة والزراعة بغية توفير المنتجات وتقليل الاعتماد على الاستيراد , والذي بالوقت نفسه يشكل حلاً أساسياً لمشكلة البطالة وتداعياتها الاجتماعية والأمنية .

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية:

1- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث , قسم الدراسات.

2- د.ثريا الخزرجي ,السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي و تحديات الحاضر ,مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد(٢٣),كانون الثاني ٢٠١٠.

3- حسين بن سالم جابر الزبيدي ,التضخم و الكساد ,الوراق للنشر و التوزيع , الطبعة الأولى, ٢٠١١ عمان ,

4- د. خالد واصف الوزني , د. أحمد حسين الرفاعي , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار وائل للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى ,عمان , ٢٠٠٢

5- د.رمزي زكي , الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي , التضخم في العالم العربي , الكويت , دار الشباب للنشر ,١٩٨٦ .

6- سامو يلسن ,نورد هاوس , علم الاقتصاد ,مكتبة لبنان ناشرون , الطبعة الاولى , بيروت , ٢٠٠٦ .

7- د.صقر احمد صقر , النظرية الاقتصادية الكلية , وكالة المطبوعات , الكويت ,١٩٧٧ .

8- د. طاهر فاضل البياتي , ميرال روحي سمارة , النقود والبنوك , دار وائل للنشر ,الطبعة الأولى , عمان , ٢٠١٣

9- عاصم محمد صالح , دور البنك المركزي في تحديد عرض النقد و السيطرة عليه , مجلة الاقتصادي , بغداد , ١٩٧٨.

10- د.عبد المنعم السيد علي , دراسات في النقود و النظرية النقدية , مطبعة العاني , بغداد, ١٩٧٠ .

11- د. عدنان مناتي صالح , النقود والمصارف , مطبعة الكتاب , الطبعة الثانية ,بغداد, ٢٠١٣

12- د.فارس كريم بريهي , الاقتصاد العراقي – فرص و تحديات , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد (٢٧),أيلول ٢٠١١ .

13- د.فليح حسن خلف , النقود و البنوك , جدارا الكتاب العالمي , عمان , الطبعة الأولى, ٢٠٠٦ .

14- د, كمال شرف , د. هاشم ابو عراج , النقود والمصارف , منشورات جامعة دمشق, ٢٠٠٣-٢٠٠٤

15- د.محمد طاقة وآخرون ,أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي و الكلي), إثراء للنشر و التوزيع , الطبعة الثانية , عمان ,٢٠٠٩ .

16- د.ناظم محمد نوري ألشمري , النقود و المصارف , وزارة التعليم العالي- جامعة الموصل , ١٩٨٨ .

17- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء , النشرات السنوية لسنوات مختلفة .

18- وزارة التخطيط , هيئة التخطيط الاقتصادي , الاقتصاد العراقي (١٩٨٠-١٩٨٨) , كانون الثاني ١٩٨٨ .

19- أ.د.هيل عجمي جميل الجنابي , رمزي ياسين يسع أرسلان , النقود و المصارف و النظرية النقدية , دار وائل للنشر , الطبعة الأولى, عمان , ٢٠٠٩ .

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الانكليزية :

1-David Begg and stanley Fisher and Others , Economic ,(London .Mc Graw – Hill company Eruope),1997

2-Daivd Begg and S .Fisher , (New-york :MC Graw –Hill Book company),1994

3 - Gardner Ackley , MACRO ECONOMICS : theory and policy ,(Collier Macmillan publishers) LONDON, 1978

4 - Michael R.Darby , Macro economics ,(MC GRAW-Hill KOGAKUSA , 1996)LTD

5-T.T sethi, monetay Economics,(new –Delhi and company LTD ,1996)

6-Tomas Mayer and Other , Money , Banking and Economy ,(New-york :ww.Norton and company 1984)